القضايا الخلافية بين الهند وبنغلاديش وأثرها على العلاقات المشتركة.
قضية لاجئي شاكما انموذجاً.

الملخص:

كانت إحدى القضايا الرئيسية التي اثرت على العلاقات الثنائية بين الهند وبنغلاديش هي العنف والنزوح الذي واجهه مجتمع شاكما في منطقة تلال شيتاغونغ، اذ يقيم مجتمع شاكما في كل من بنغلاديش والهند. حيث لم يجلب العنف الفوضى داخل أراضي بنغلاديش فحسب، بل جلب أيضًا التوترات وردود الفعل من أصحاب المصلحة في الحدود الهندية البنغلاديشية بسبب الهجرة والنزوح المقلقين. وعلى الرغم من أن الهند كانت من بين الدول الأولى التي اعترفت ببنغلاديش وحافظت دائمًا على العلاقة، إلا أن النمو في الصراعات السياسية والقضايا الداخلية يؤدي إلى نزاعات بين الاثنين. أدت الحوادث في البلاد إلى العنف ضد المجتمع المهمش وهو مصدر قلق كبير بشأن حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: القضايا الخلافية، الهند، بنغلاديش، لاجئي شاكما، العلاقات المشتركة.

Controversial issues between India and Bangladesh and their impact on bilateral relations. The Chakma refugee issue is a case in point.

Abstract:

One of the major issues affecting bilateral relations between India and Bangladesh has been the violence and displacement faced by the Chakma community in the Chittagong Hill Tracts. The Chakma community resides in both Bangladesh and India. The violence has not only brought chaos within Bangladesh but also tensions and reactions from stakeholders on the India–Bangladesh border due to the alarming migration and displacement. Although India was among the first countries to recognize Bangladesh and has always maintained a close relationship, growing political conflicts and internal issues have led to disputes between the two countries. Incidents in the country have led to violence against the marginalized community, a major human rights concern.

Keywords: Contentious issues, India, Bangladesh, Chakma refugees, bilateral relations.

المقدمة:

شكل شعب شاكما إحدى المجموعات العرقية في منطقة تلال شيتا جونج (CHT)، ويعيش فيها ٩٨ بالمائة من السكان هناك. وسكان منطقة التلال هم السكان الأصليون من أصل منغولي حتى اجتاح المتسللون المسلمون المنطقة. المجموعات العرقية شاكما هي القبيلة الأكثر هيمنة وأهمية. وهم بوذيون من حيث العقيدة تغطي أوطان شاكما مساحة سطحية قدرها ٥٠٩٣ ميلاً مربعاً وتشكل المناطق الجبلية حوالي ١٠ % من إجمالي مساحة بنغلاديش، وتنقسم مناطق تلال شيتاغونغ إلى ثلاث مناطق رانجاماتي وباندربان وخار اجشاري. وقد عاش شعب شاكما بشكل رئيسي في وادي كاسالونج ووادي نهر كارنافولي العلوي والوسطى.

إن أصل المشكلة يكمن في طريقة الاستيطان حيث تم انتهاك الأعراف والمبادئ والأحكام القانونية التي كانت محترمة على مر العصور، و كانت قضية الشاكما تثير عقول القبائل الأصلية لأن رأي القبائل الأصلية هو أن قوانينهم العرفية قد تم التعدي عليها من خلال السماح للحكومة المركزية باستيطان الشاكما، ويرى القبائل الأصلية في أروناتشال براديش أن وجود الشاكما على أرضهم يشكل تهديداً خطيراً لبقائهم، وعاداتهم وتقاليدهم القديمة، وكذلك للسلام والهدوء في الولاية، وهو ما يؤمن به سكان أروناتشال براديش، ومن أجل معرفة المشكلة، من الضروري معرفة خلفية الشاكما وتاريخها والسبب وراء الاستيطان في أروناتشال براديش.

اعتمد البحث على منهج البحث التاريخي وعلى التسلسل الزمني، وهو أسلوبٌ يرتكز على تحليل الحدث بأسلوبٍ موضوعيٍّ دقيقٍ بغية الوصول إلى الحقيقة لرسم صورة واضحة المعالم للأحداث التأريخية التي نستطيع في ضوئها سرد الحقائق التاريخية، وتحليل الأحداث على وفق هذه الطريقة لفائدة أكثر للبحث.

ولضرورة صياغة هيكلية البحث بالشكل الذي يساعد على تنظيم البحث وتنسيقه، بغية الوصول إلى النتائج العلمية المرجوة تم تقسيم **البحث** على مقدمة وثلاثة مباحث تناول المبحث الأول الجذور التاريخية لقضية لاجئي شاكما، بينما تناول المبحث الثاني قضية لاجئي شاكما فترة استقلال بنغلاديش عام ١٩٧١م والمبحث الثالث والأخير تضمن تطور قضية لاجئي شاكما وأثرها على العلاقات الهندية–البنغلاديشية وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم الوصول إليها، بوصفها المحطة النهائية لكلّ ما سيرد في ثنايا الدراسة من معلومات.

وهدف البحث الى معرفة قضية لاجئي شاكما، ومحاولة فهم العوامل التي اثرت فيها، وكيف اثرت على طبيعة العلاقات بين البلدين (الهند وبنغلاديش).

المبحث الأول: الجذور التاريخية لقضية لاجئي شاكما

لا يتم تحديد الهجرة واسعة النطاق للأشخاص من مكان إلى آخر من خلال عامل واحد ولكن من خلال مجموعة من العوامل مثل العوامل ضغوط النمو السكاني ومرافق التوظيف والمرافق التعليمية والأزمات السياسية والاضطرابات التي تؤدي إلى قمع الحقوق الأساسية وتعذيب وقتل الناس إما من قبل الحكومة أو القسم المهيمن من السكان المحليين والظروف الطبوغرافية أو المناخية غير المواتية والكوارث الطبيعية وما إلى ذلك تجبر الناس على الانتقال من مكان إلى آخر وعلى الأساس يمكننا تعميم بعض الأسباب المهمة لهجرة شاكما إلى ميرورام. يعد العامل الاقتصادي هو أحد العوامل الرئيسية وراء هجرة الشاكما من شرق باكستان سابقاً (بنغلاديش حالياً) إلى ميرورام بحثاً عن أرض خصبة وكذلك تقسيم الهند على أساس ديني في عام ١٩٤٧ مسؤولاً عن الحالة المزرية التي وصل اليها الشاكما فقد اعتقدوا انهم سوف يصبحون جزءاً من الهند، ولكنهم بدلاً من ذلك أصبحوا جزءاً من باكستان [١].

وكان التقسيم في الواقع انقساماً فبالتالي كان من المحتمل ان يهاجر الشاكما الى الهند ويصبحوا لاجئين بسبب فظائع الحكومة الباكستانية المتمثلة بالاضطهاد الديني، وانعدام الامن بسبب التهديدات الرئيسية ، مثل الاضطرابات السياسية، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعرقية اذ كان شعب شاكما قد واجهه انعدام الامن داخل أراضيهم كما تسبب الدمار المتكرر مثل (الفيضانات، والانهيارات الأرضية، والعواصف العنيفة في حدوث مشاكل كبيرة في حياتهم. السبب الديموغرافي: الديموغرافيا هي أحد العوامل المهمة في هجرة شعب شاكما من مناطق شتياغونع الجبلية الى البلدان المجاورة [٢].

إن أتباع شاكما هم من البوذيين التقليديين ويوجدون بشكل رئيسي في مناطق تلال شيتا جونج [٣] في بنغلاديش، وفي ولايات ميزورام وتريبورا وأروناتشال براديش وآسام والبنغال الغربية في الهند وفي تلا أراكان في ميانمار لقد كانوا عبارة عن مجموعات محاربة وقاتلوا مع المغول والبريطانيين لفترة طويلة، في عام ١٧١٥ م، كما خاضت شاكما حرب عصابات لمدة ٢٦ عاماً مع البريطانيين من عام ١٧٧٧ م إلى عام ١٧٨٩ م ، وفي عام ١٩٠٠ م اعترفت الحكومة البريطانية باستقلال شاكما ومناطق تلال شيتاغونغ[٤] وأكدت على حماية أراضي وهويات الشعوب الاصلية [٥].

عاش شعب شاكما وهو مجتمع قبلي يدين في الغالب بالبوذية في منطقة تلال شيتاغونغ التي كانت آنذاك جزءاً من شرق باكستان، وأدركت الحكومة البريطانية تميزهم عن بقية السكان فأنشأت منطقة تشيتا جونج هيل تراكت (CHT) كمنطقة مستقلة حصريا لشعب شاكما، وقد قيد قرار منطقة تشيتا جونج هيل تراكت لعام ١٩٠٠م[٦] استيطان القبائل الأخرى بشكل دائم في منطقة تشيتا جونج

هيل، لكن بعد الاستقلال، انتقلت منطقة تشيتا جونج هيل تراكت إلى پاكستان وسعت حكومة باكستان إلى إعادة توطينهم في منطقة تشيتا جونج هيل[٧].

خلال تقسيم الهند وباكستان عام ١٩٤٧م سعى مجتمع شاكما في تلال شيتاغونغ (بنغلاديش) إلى أن يكون جزء من الهند، ورفعوا العلم الوطني الهندي في رانجاماتي في ١٥ آب/ أغسطس عام ١٩٤٧م والذي ظل مرفوعاً حتى ١٨ آب/أغسطس عام ١٩٤٧م حيث أسقطه الجيش الباكستاني، منذ ذلك الحين، تم وصف شاكما بأنهم موالون للهند وخونة من قبل باكستان، بيد ان الحكومة الباكستانية الغت من خلال تعديل دستوري المركز الخاص للمنطقة فضلاً عن قيود الهجرة[٨] ومن ثم بدأت عمليات التعذيب التي لا نهاية لها في شرق باكستان (بنغلاديش)، وحاول زعماء شاكما عدة مرات إحضار تلال شيتاغونغ مع الهند وطلب المساعدة من السياسيين الهنود ولكن لم يتخذ القادة الهنود أي مبادرة، حدثت تمييز وفظائع مستمرة ضد شاكما وغيرهم من السكان الأصليين في شرق باكستان والحكومة الباكستانية لإعادة تأهيل المسلمين البنغاليين في تلال شيتاغونغ. في عام ١٩٥٧م، قامت الحكومة الباكستانية ببناء سد كابتاي ونتيجة لذلك، تأثر ٤٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة، وشردت ١٨٠٠٠ أسرة (٧٠٪ منهم من شعب شاكما). ولم يتم الحصول على موافقة مسبقة لبناء السد ولم يتم تعويض الضحايا، وشكل البوذيون الشاكما أكبر كتلة عرقية من المتضررين الذين أصبحوا بلا أرض حيث غمرت المياه أراضيهم الزراعية الرئيسية، ونتيجة لذلك، اضطر الضحايا إلى الهجرة إلى الهند، وكان العديد منهم يبحث عن الاستقرار [٩].

وكان السبب الإضافي هو الاضطهاد الديني الذي تعرضت له الشاكما من قبل السلطات الباكستانية ودمج مجتمع الشاكما المنغولي العرقي مع المسلمين البنغاليين، تفاقمت المشكلة أكثر لأن الشاكما الأصليين كانوا بوذيين، والسلطات المستوطنين كانوا مسلمين. وبالتالي كانت هناك توترات وسخط بين القبائل المختلفة في المنطقة ضد الحكومة. وفي غياب التعويض المناسب عن خسارتهم في الوقت نفسه بسبب الخضوع المستمر للتعذيب السياسي والإساءة الدينية على أيدي النظام الباكستاني الشرقي آنذاك، وعلاوة على ذلك، وقعت حالات متكررة من أعمال الشعب والنهب والسطو تحت الحكم الباكستاني. وقد ارتكبت الأغلبية (أي المسلمين هذه الأعمال ضد الأقليات في منطقة شمال ميمينسينغ. لقد تعرضت كل الممتلكات غير المنقولة للمجتمعات للنهب وأضرمت النيران في المنازل. واستولت الأغلبية على الممتلكات المنقولة بالقوة في شرق باكستان، وعندما أصبحت منطقة شيتا جونج جزءا من شرق پاكستان سابقاً بعد تقسيم شبه القارة في عام ١٩٤٧، كان على الشاكما والمجموعات القبلية الأخرى في منطقة شيتا جونج أن تواجه الاستغلال الاقتصادي بالإضافة إلى الاضطهاد الديني.

في عام ١٩٦٠ م أدى ارتفاع منسوب المياه في مشروع كابتاي للطاقة الكهرومائية إلى غمر المناطق التي كان يقيم فيها شاكما وهاجونغ[١٠]، وتم اقتلاع آلاف العائلات من شاكما الذين اضطروا إلى الاحتماء بعبور الحدود ودخول الهند، وعليه بدأ شعب شاكما حركة من أجل الحكم الذاتي في مناطق تلال شيتا جونج في بنغلاديش الحالية. الا ان حكومة پاكستان آنذاك تبنت تدابير قمعية ضد شعب شاكما، ونتيجة لذلك، ترك العديد من شعب شاكما موطنهم الأصلي وجاءوا إلى الهند، وخاصة في الولايات الشمالية. راديش وأسام، وميزورام، وبدأوا حياة اللاجئين واستقر العديد منهم في مخيمات اللاجئين مثل آسام، وأروناتشال براديش، وميزورام، وتريبورا، وميغالايا، إلخ[١١].

بعد حرب الهند الصينية عام ١٩٦٢م، كانت منطقة الحدود، وخاصة الحدود الشمالية الشرقية أروناتشال براديش محل اهتمام كبير من جانب الحكومة الهندية، فقررت زيادة عدد السكان في منطقة الحدود، وأوصى المثقفون بالشاكما باعتبارهم مجموعة محاربين موثوقين وهنود مخلصين، وفي عام ١٩٦٣م، فر نحو ٤٥ الف شاكما عبر الحدود الدولية الى الهند بسبب ضغوط باكستان الشرقية وضحايا مشروع كابتاي الكهربائي الذي غمر وطنهم، وفي عام ١٩٦٤م، تم تأهيل ٤٠١٢ عائلة شاكما وهاجونغ وفقاً لخطة إعادة التأهيل المحددة كجزء من قرارات السياسة الاستراتيجية للحكومة بالتشاور مع إدارة الحدود الشمالية الشرقية آنذاك وزعماء القبائل المحليين وحاكم ولاية آسام، وتم منح كل أسرة ٥-٦ أفدنة من الأراضي للزراعة، وتم منح الشباب المتعلمين بطاقة تموين، ووظائف حكومية، ورخص تجارية لممارسة الأعمال التجارية، وتم استيعابهم في قوات " الخاصة / الدفاع، ومنحهم الحقوق الكاملة لبدء حياة جديدة كمواطنين في البلد [١٢].

في عام ١٩٦٤م، استمرت هجرة نحو ٣٠ ألف شخص من أبناء شعب شاكما الأصليين الذين شردهم سد كابتاي الكهرومائي في منطقة تلال تشيتا جونج في شرق باكستان آنذاك إلى الهند، ولم يمنح سوى عدد قليل منهم القبائل المحليين حق الإقامة في الحدود الشمالية الشرقية آنذاك، أو أروناتشال براديش الحالية، بعد التشاور مع زعماء القبائل المحليين [١٣].

وفي نفس العام ، وصل الاف اللاجئين الى الهند وكان حوالي ٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠ متواجدين امام السفارة الهندية في دكا للهجرة الى الهند ولكن لم يحصل سوى ٣٠٠ الى ٤٠٠ منهم على التصريح، ووفقاً لبيان ادلى به نائب وزير الخارجية آنذاك في مجلس النواب فقد تعرض حوالي ١٠٠٠ لاجئ من ميمنسينج لاطلاق نار من بنادق شرق باكستان اثناء عبورهم الى الهند، ووفقاً لتقديرات حكومة الهند بحلول منتصف عام ١٩٦٤ هاجر ما لايقل عن ١٤٠ الف شخص بما في ذلك شاكما وهاجونغ الذين يتألفون من ٢٠٩٢ عائلة الى اسام وأعربت الحكومة اسام آنذاك عن عدم قدرتها على توطين العدد الكبير من المهاجرين في الولاية وطلبت نقلهم الى أماكن أخرى وقد تسبب المعدل المرتفع من تدفق اللاجئين في استياء أجزاء مختلفة من المناطق الشمالية الشرقية،اذ ان

حكومة تريبورا لم تشجع هؤلاء الشاكما النازحين على الاستقرار في الولاية على الرغم من طلبات زعماء الشاكما، خلال ذلك الوقت تم تقديم اقتراح بإمكانية استيعاب عدد كبير من الأسر في NEFA [١٤]حيث كانت بعض الأراضي الفائضة متاحة هناك ووافقت NEFA على استيعاب بعض المهاجرين الجدد بما في ذلك الشاكما والهاجونج بموجب المخطط المعتمد بالفعل وقررت حكومة الهند على الفور ان جميع اللاجئين الذين يعبرون الحدود الهندية الباكستانية بعد عام ١٩٦٤ م يجب ان يفعلوا ذلك فقط بأذن من المفوض السامي الهندي او نائب المفوض او مساعد المفوض السامي الموجود في دكا وان الهند لن تتحمل أي مسؤولية عن إعادة تأهيل اللاجئين الذين يدخلون الهند دون الاذن [١٥].

واستمرت هجرة الشاكما في حالة ميؤوس منها ومؤسفة إلى منطقة ميزو في آسام وتريبورا من تلال تشيتا جونج في شرق پاكستان سابقاً. ووفقا لتقديرات حكومة الهند، هاجر ما لا يقل عن ١٤٠ ألف شخص بما في ذلك الشاكما والهاجونج المكونين من ٢٩٠٢ أسرة إلى أسام[١٦].

إضافة الى ذلك كانت حكومة الهند قد منحت في نفس العام شهادات هجرة إلى البلاد لحوالي ٣٥٠٠٠ من شعب شاكما لتمكينهم من القدوم إلى الهند، وقد قام رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو Jawahar Lal Nehru [٣] بتوطين المهاجرين في وكالة الحدود الشمالية الشرقية (NEF) السابقة، واعتقدت الحكومة المركزية أن NEFA كانت المنطقة المثالية لإعادة تأهيل المجموعة العرقية شاكما لأن NEFA كانت قليلة السكان وكانت حالتها المناحية والتضاريس الجبلية تعتبر مناسبة للبقاء الاقتصادي للمجموعة العرقية شاكما.. ومنذ ذلك الحين، يعيشون في مناطق محددة في دنيون ويورد ومسا في تشانقلانغ، وتشوكام في نامسي وكوكيلا في مقاطعات بايو مياري. وقد حصلوا على تراخيص تجارية وبطاقات تموينية، ومنحوا حقوق التوظيف (شبه العسكرية)، وحتى أن بعضهم مارسوا حقوقهم في التصويت في انتخابات جمعية أروناتشال وانتخابات الجمعية التشريعية للولاية، وقد جلب هؤلاء الشاكما النازحون معهم قصص الفظائع والوحشية اللاإنسانية التي تعرضوا لها على يد المسلحين المسلمين من مكان هجرتهم [١٧].

نستنتج مما سبق ان رفض الأنظمة البنغلاديشية المتعافية لكسب تأييدهم وعدم منحهم وضع المواطنة من قبل الحكومة الهندية على مدار أكثر من خمسه عقود من إقامتهم في أروناتشال براديش هو ما جعل الشاكما الأشخاص عديمي الجنسية دون إمكانية الوصول إلى أي حقوق مدنية أو سياسية على الإطلاق

إضافة الى ذلك بدأ معظم المهاجرين من شعب شاكما قد تكيفوا مع الحياة في المنفى، حيث لاحظوا الحياة اليومية بدرجات متفاوتة من النجاح، لقد ساهموا بعملهم الشاق في تسخير الإمكانات الإنتاجية للمناطق التي يعيشون فيها، وعلى مر السنين أصبحوا الموردين الرئيسيين للخضروات

والسلع الزراعية المختلفة للمناطق شبه الحضرية الناشئة في المنطقة القريبة من مناطق توطينهم كما وجد أنهم يعيشون في "منازلهم" المبنية من الخيزران والأسقف المصنوعة من القش، والتي تكون أصغر حجماً بشكل عام اذ لا تعيش هذه المجموعة العرقية من شعب شاكما في منازل مهجورة بل يعيشون في منازل صغيرة [١٨].

وان إعادة تأهيل قبائل شاكما في منطقة شمال شرق آسيا (أروناتشال براديش الآن) أصبحت مصدر إزعاج للإدارة اذ أن منطقة شمال شرق آسيا كانت تحت إدارة وزارة الشؤون الخارجية في حكومة الهند، وكان حاكم ولاية آسام يعمل وكيلاً لرئيس الهند، وفي ١٠ نيسان/ إبريل عام ١٩٦٤م، أشار فيشنو ساهاي حاكم ولاية آسام، في خطابه رقم GA–٦٤/٧١، المؤرخ في العاشر من نيسان/ إبريل عام ١٩٦٤م والموجه إلى رئيس وزراء آسام آنذاك، بيمالا براساد تشاليها إلى ما يلي:

"خطر ببالي أننا قد نواجه مشاكل بين الميزو والشاكما في منطقة الميزو. هؤلاء التشكما سيكونون أشخاصاً مناسبين تماماً للذهاب إلى قسم تيراب التابع لـ NEFA حيث توجد بسهولة أراض. شاغرة في المنطقة التي تحدثنا عنها كثيراً." [١٩].

قرر فيشتو ساهاي حاكم ولاية آسام، اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوطين أكثر من ١٠٠٠٠ لاجئ في أقسام تيراب التابعة لـ NEFA لتجنب أي مشاكل بين السكان المحليين ميزوس واللاجئين فى ١٦ نيسان/ أبريل عام ١٩٦٤م رد بي إن لوثارا، مستشار حاكم ولاية آسام، بأنه لا يمكن إعادة تأهيل سوى ٣٠٠٠ أسرة من اللاجئين وأعرب عن عدم قدرته على استيعاب ١٠٠٠٠ أسرة، وفي غضون ذلك كانت هناك معارضة شديدة من القبائل الأصلية ضد خطط إعادة التأهيل في مناطقهم [٢٠].

وفي نيسان/أبريل عام ١٩٦٦ م كتب نائب السكرتير شيلونج إلى ضابط الاتصال بوزارة العمل والتوظيف وإعادة التأهيل في NEFA: "في لوهيت يصرف نحن ملك معتادة تم التخطيط لتوطين ١٠٠٠ أسرة ولكن بسبب معارضة خامتيس وسينغبوس وميشيميس لقد اضطررنا إلى إبطاء وتيرة برنامجنا، وسوف تتمكن من إعادة تأهيل ما يقرب من ٢٢٥٣ أسرة بحلول نهاية عامي ١٩٦٦م، و١٩٦٧م [٢١].

المبحث الثاني: قضية لاجئي شاكما فترة استقلال بنغلاديش عام ١٩٧١م

خلال فترة حكم باكستان، سادت اضطرابات بين الشاكما، لا سيما ضد تشغيل سد كابتاي السابق ذكره، وما نتج عنه من نزوح اعداد كبيرة من القبائل. لكن الاضطرابات لم تتخذ شكل التشد اذ من ناحية أخرى، شارك زعماء الشاكما في الانتخابات وفازوا بمقعد تشريعي عن دائرة شيتاغونغ عام ١٩٧٠، مما دل على اهتمامهم بالمشاركة السياسية لكن بنغلاديش التي استقلت في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ م لم تبشر الشاكما بأي أمل بسبب بعض المصالح الشخصية لقادة الشاكما على سبيل المثال، كان راجا تريديب روي الزعيم ورمز النزاهة والتماسك لقبيلة الشاكما، مؤيداً لباكستان في نظرته السياسية وبعد ظهور بنغلاديش بقي في باكستان ثم اختارها لاحقًا تاركا قبيلة شاكما بدون زعيم [٢٢].

وبعد استقلال بنغلاديش في عام ١٩٧١ م بدلاً من تحسن الوضع ساء الوضع حيث الغت حكومة شيخ مجيب الرحمن ***(Mujeeb Rahman)*** **(١٩٤٨-١٩٧٥م)** [٢٣] رئيس الوزراء البنغلاديشي الوضع الخاص الذي كانت القبائل العرقية تتمتع به بموجب قانون تنظيم أراضي شتياغوتج الجبلية لعام ١٩٠٠م، ورفض مطالب سكان الاقليم بمنحهم الاستقلال الذاتي، وبإعادة العمل بالضمانات الدستورية الخاصة ، ثم اقدمت الحكومة البنغالية على احداث تغيير ديموغرافي لاراضي شيتاجونغ، من خلال تهجير بعض السكان الاصليين الى أراضٍ اخرى في البلاد، تحت ذريعة مشاريع الاسكان في القرى النموذجية، واستقدام البنغاليين وتوطينهم في اراضيهم بدلا عنهم ، فادت محاولات التغيير الديموغرافي الى ارتفاع نسبة البنغال بينهم فيها من ٩٪عام ١٩٥١ الى ٢٦ % عام ١٩٧٤[٢٤] وبالتالي فأن انعدام الامن في الحياة وفقدان الأراضي وسيل العيش بسبب الغمر على نطاق واسع، والخوف من السياسات الاقتصادية أدى الى تزايد تفاقم مشكلة شيتاغوتع الجبلية. الاضطهاد الديني في ظل نظام باكستان الشرقية (بنغلاديش حالياً) لم يكن أمام الشاكما من خيار سوى العبور إلى الهند طلبا للجوء والأمن، ونتيجة لذلك فر الشاكما من بلادهم بالألاف ولجأوا الى الأقاليم الشمالية الشرقية من الهند مثل أسام وميغالايا وميزورام وتربيوا والبنغال الغربية ووفقاً الى سايلو رئيس وزراء ميزورام آنذاك فقد دخل حوالي ٤٠ الف شاكما ولاية ميزوام[٢٥].

وعلى إثر دعم زعيم شاكما السابق الذكر بدأت معاناة مجتمع شاكما وشعب منطقة تلال شيتاغونغ، مما أدى إلى مصادرة العديد من أراضي شاكما وممتلكاتها من قبل سكان السهول في بنغلاديش. ثم اندمجت هوية مجتمع شاكما مع المفهوم الأوسع "لأمة البنغالية" على الرغم من وجود محاولات متعددة من قبل البرلمانيين مثل النائب مانابيندرا نارايان لارما لإدخال تعديل دستوري

للاعتراف بـ CHT كمنطقة مستقلة لحماية الهوية الثقافية والسياسية والمدنية والاجتماعية للسكان الأصليين كان هناك إهمال في مخاوف سكان شاكما المتناقصين آنذاك من قبل البرلمانيين بقيادة الأغلبية وبالتالي لم يجدوا أي حاجة لتشكيل ذلك. أدى إلى مقاومة مسلحة وتمردات وسعت حكومة بنغلاديش إلى الحصول على مساعدة مسلحة من السلطات الهندية لتنفيذ تدابير مكافحة التمرد. اذ اعتبر التمرد في HTC مشكلة أساسية في بنغلاديش نظراً لقربها الجغرافي من الحدود الهندية، وعلى الرغم من سقوط المبادرة بسبب التغيير في الحكومة وفر الزعيم الرئيسي مثل لارما وأتباعه إلى الهند استمروا في النضال [٢٦] .

أدت سياسة شيخ مجيب الرحمن تجاه اقليم شيتاجونغ، واصراره على عدم منح الحكم الذاتي لسكانها الى ظهور تنظيم شانتي باهيني (قوة السلام) [٢٧] (Shanti Bahini) ، وهو بمثابة الجناح العسكري لحزب (باتيا شاتا غرام جانا سامهاني ساميتي) الناطق باسم شعوب شيتاجونغ ، وقيامه بشن حرب عصابات متقطعة ضد الحكومة البنغالية برئاسة مجيب الرحمن وبالتالي أصبح تلال شيتاغونغ CHT مهماً جداً للعمليات العسكرية بسبب شانتي باهيني المشاركة النشطة لقوات التحرير في منطقة تلال شيتاغونغ خلال مسيرة النضال من أجل الاستقلال[٢٨].

وطيلة فترة مجيب الرحمن تعاونت بنغلاديش مع الهند في اخماد التمرد القبلي على كل من اطراف الحدود وسمح مجيب للبحرية الهندية للعمل داخل ادغال HTC لمحاربة متمردي الذين حصلوا على مساعدة من شاكما (Chakmas) كذلك وافق مجيب الرحمن على ان مكان HTC اصبح متخلفاً وتمنى تحسينه حتى يصل الى مدى مناطق مختلفة من بنغلاديش. لكنه في نفس الوقت رفض الاعتراف بالهوية العرقية لشعب HTC واستبعد أي شكل من اشكال الحكم الذاتي الإقليمي [٢٩]

وفي وقت لاحق، لمعالجة القضية، أعلنت حكومة بنغلاديش آنذاك منطقة تشيتاجونج كمنطقة اقتصادية خاصة وعرضت العفو لتشجيع استسلام المقاتلين المسلحين الناشئين من سكان جوما وشاكما كمتمردين .الا انهم واجهوا جرائم متعددة واتجارًا بالمخدرات والبشر والتمييز السياسي بسبب الإفراط في استغلال الأراضي. مما أدى إلى الهجرة خارج البلاد إلى الدول المجاورة وخاصة الهند[٣٠] .

وعند دخولهم الهند استقر الشاكما مؤقتاً في لوشاي التلال في آسام، وفي عام ١٩٧٢م قامت الحكومة المركزية وفقاً لقرارها في ذلك الوقت، بإعادة توطين غالبية لاجئني شاكما وهاجونغ في وكالة الحدود الشمالية استصبح المنطقة فيما بعد ولاية أروناتشال براديش، على الرغم من أن المنطقة كانت تحت سيطرة ولاية أسام في وقت مشروع إعادة التوطين في عام ١٩٧٢م وقع حدثان كانا لهما أهمية بالنسبة للاجئين الشاكما وهم [٣١]:

أ) اصبحت ولاية أروناتشال براديش إقليما اتحادياً.

ب) انضمت الهند إلى معاهدة أنديرا – مجيب [٣٢]. وتعهدت بالمسؤولية عن جميع المهاجرين من شرق باكستان السابقين الذين دخلوا الهند قبل عام ١٩٧١م.

في ١٩ اذار/ مارس عام ١٩٧٢م، وقعت الهند وبنغلاديش (اتفاقية إنديرا – مجيب) معاهدة صداقة وتعاون وسلام التي مدتها ٢٥ عامًا. وفي الوقت الذي امتنعت فيه الولايات المتحدة والصين وباكستان عن الاعتراف ببنغلاديش، كان الدعم الهندي السوفييتي ذا أهمية سياسية واقتصادية، وكانت الشجاعة التي تدفعها الهند إلى الانخراط في استقلال بنغلاديش قد خلقت بالفعل أجواءً مواتية لبداية علاقات دافئة بينهما، وكانت الهند قد دخلها عشرة ملايين لاجئ وواجهوا كل المشاكل التي حملوها معهم بعد انفصال بنغلاديش، بدأ اللاجئون في العودة في بنغلاديش و ساعدتهم الهند على نطاق واسع في برنامج إعادة تأهيل اللاجئين وإعادة البناء الاقتصادي الذي قدمته الهند ١٨٥.٨ مليون روبية لإعادة تأهيل اللاجئين. بالإضافة إلى تقديم الأدوية والعقاقير والأغذية والملابس والنقل ومواد البناء، منحت الهند ٢٥٠ مليون روبية للتوطين لشراء السلع الأساسية بما في ذلك الغذاء والسكر والملح وأغذية الأطفال والزيت ومنتجات البترول والأسمنت ومنتجات الصلب ومعدات توليد الطاقة والمركبات. كما تم توفير قرض بقيمة ١٠٠ مليون روبية لإعادة بناء شبكة السكك الحديدية. بالإضافة إلى ذلك تم منح قرض نقدي بقيمة ٥ ملايين جنيه إسترليني للتوطين في المناطق الريفية. احتياجاتها العاجلة من النقد الأجنبي [٣٣].

وهكذا اعتباراً من عام ١٩٧٢م، كان الشاكما الذين عاشوا في ولاية أروناتشال براديش مقيمين قانونيين بسبب الظروف التي تم إثباتها سابقاً للأسباب الثلاثة التالية: أولا حصل اللاجئون الشاكما على جزء من الأراضي من قبل الحكومة المركزية في عام١٩٦٤ م ثانياً: كان نقل وإعادة توطين لاجئي شاكما في وكالة الحدود الشمالية الشرقية قراراً سياسياً اتخذته الحكومة المركزية ثالثاً: كانت الهند قد تحملت مسؤولية اللاجئين الشاكما بموجب اتفاق إنديرا – مجيب عام ١٩٧٢م، حيث أن اللاجئين الشاكما دخلوا عام ١٩٧١م [٣٤].

وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ١٩٧٢م، التقى زعيم الشاكما مانابيندراناريان لارما، عضو مجلس مقاطعة شرق باكستان عام ١٩٧٠ وشخصية بارزة في المشهد السياسي للمنطقة تلال شيتاغونغ، برئيس الوزراء شيخ مجيب الرحمن، وعرض عليه عدة مطالب أساسية لأبناء القبائل، وهذه المطالب هي [٣٥]:

(١) الحكم الذاتي لمناطق تلال شيتاغونغ، بما في ذلك هيئتها التشريعية الخاصة.

(٢) استمرار المواقع التي تقع ضمن نطاق سيطرة القبائل.

(٣) حكم دستوري يقيد تعديل اللائحة رقم ١٩٠٠ م ويفرض حظرًا على تدفق الأشخاص غير القبليين إلى تلال شيتاغونغ).

بالإضافة إلى ذلك، طالب أيضًا بدفع تعويضات للعائلات القبلية التي اقتلعتها سد كابتاي وتثبيت منسوب مياه السد عند ٩٠ قدمًا رفضًا لهذه المطالب، نصح مجيب المشاركين القبائل المحيطين بنسيان هوياتهم العرقية والاندماج في القومية "البنغالية" الأوسع. وذكر بان دستور عام ١٩٧٢ م لم ينص في فقراته على أي وضع خاص لشاكما. أدى لـ لتشكيل حزب سياسي إقليمي يعرف باسم PCSS (باراباتيا تشاتاغرام جانا سامغاتي ساميتي) بمعنى حزب الشعب المتحد في منطقة تلال شيتاغونغ برئاسة إم إن الأرما[٣٦].

وعندما أدرك الشاكما الدعم من وسائل الإعلام الهندية التي كانت تسلط الضوء على محنة اللاجئ من الشاكما والتي كانت تواجه فظائع" جيش بنغلاديش بسبب مقاومة الأول ضد "المستوطنين" قرروا مقاومة الفظائع المزعومة التي ارتكبتها حكومة بنغلاديش لنشر سكان قبيلة الشاكما والمطالبة بالحكم الذاتي الكامل مع هيئة تشريعية منفصلة لمنطقة تلال شيتا جونج، وفي نفس الوقت تقريباً، تفاقم العداء المتصاعد بين الهند وحكومتي بنغلاديش بسبب تنظيم القبائل الهندية الشمالية الشرقية لأنفسهم في جماعات متمردة واللجوء إلى منطقة تلال شيتا جونج، وإيواء لاجئي الشاكما من المناطق بدورهم في ولاية تريبورا الهندية. في الواقع وصل أول حادث ملحوظ في منطقة تلال شبتاجونج عندما حدث مجدداً نزوح الشاكما إلى ولاية تريبورا الهندية.

الا ان الحكومة قيدت التغطية الإعلامية المحيطة بتلال شيتاغونغ لإخفاء دعوات شعب جوما لتقرير المصير وانتهاكات حقوق الإنسان التي واجهوها، وسعى التضييق إلى عزل تلال شيتاغونغ عن كل من سكان بنغلاديش الأوسع والمجتمع الدولي، وذلك في المقام الأول لإخفاء برنامج الهجرة الذي ترعاه الدولة وانتهاكات حقوق الإنسان [٣٧] .

وبحلول عام ١٩٧٣م، قامت حكومة بنغلاديش إلى تبني سياسة توطين الفلاحين الذين لا يملكون أراضي من هذه المناطق في بنغلاديش في المناطق قليلة السكان في تلال شيتاغونغ والمناطق المجاورة لها حيث تتوفر الأراضي، وازدادت عمليات إعادة توطين الفلاحين من السهول بشكل ملحوظ، ولكنها فشلت في تنظيم صفوفهم ومقاومة القبائل، ونتيجة لذلك انعزلت القبائل تدريجياً، وقررت تشكيل منظمة تعرف باسم شانتي باهيني (قوة السلام) السابقة الذكر باعتبارها الجناح المتمرد لجانا سامهاتي ساميتي لحماية مصالحهم [٣٨].

المبحث الثالث: تطور قضية لاجئي شاكما وأثرها على العلاقات الهندية-البنغلاديشية

كانت قضية لاجئ شاكما من بين القضايا التي أثارت استياء شديداً بين القبائل الأصلية في ولاية أروناتشال براديش، والتي اثرت على العلاقات الثنائية بين الهند وبنغلاديش اذ أبدت القبائل الأصلية معارضة شديدة لمبادرات الحكومة المركزية فيما يتصل بخطط إعادة تأهيل لاجئي هاجونج شاكما في مناطقهم، ولقد زعمت قبائل أروناتشالي المحلية أن التدفق الكبير لأفراد قبائل شاكما وهاجونج من شرق باكستان آنذاك (بنغلاديش حالياً) كان مسؤولاً عن اختلال كبير في التوازن الديموغرافي ونزوح السكان الأصليين، والنتيجة المباشرة لذلك هي أن السكان الأصليين أصبحوا مهمشين ومشردين، وبصرف النظر عن الخوف النفسي من أن يصبحوا أقلية في موطنهم الأصلي، فإن القبائل المحلية في ولاية أروناتشال براديش تخشى فقدان السيطرة على أراضي أجدادها [٣٩].

أدى اغتيال شيخ [٤٠] مجيب الرحمن في ١٥ أغسطس/ آب ١٩٧٥ على يد الجيش إلى فترة من الاضطرابات، ومن الواضح أن الظروف السائدة حالت دون تحسن المناخ السياسي في منطقة تلال شيتا غونغ، بل على العكس من ذلك تفاقمت الشكوك المستمرة بين المستوطنين وسكان قبيلة شاكما. فيما يتعلق بمنطقة تلال شيتاغونغ، وبعد مجيء الرئيس ضياء الرحمن للحكم واصل سياسة التوطين بهدف استغلال الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تتمتع بها منطقة تلال شيتاغونغ. ووضع خطط للتنمية الصناعية، وأنشأ منطقة معالجة الصادرات في شيتاغونغ، التي أصبحت تحت سيطرة مكتب الرئيس مباشرة، وما إن أدركت الحكومة تدهور الوضع في منطقة تلال شيتاغونغ، حتى اتخذت إجراءات صارمة، لم تقتصر على الإجراءات العسكرية فحسب، بل شملت أيضاً تهجير السكان البنغاليين المسلمين وتوطينهم في المنطقة. كما اجتاحتها القوات العسكرية والبرلمانية التابعة للبلاد.

أدت الأوضاع الى توتر العلاقات بين بنغلاديش والهند، واثار ذلك مخاوف نيودلهي وتعارض مع استراتيجية الامن الإقليمي للهند. وبدأ كلاهما في اتباع سياسات مزعزعة للاستقرار بشكل متبادل؛ على سبيل المثال، بدأت الهند في دعم مقاتلي شانتي باهيني في منطقة شيتاغونغ، والتي اعتبرته بنغلاديش تمرداً ضدها وبدأت في التعاون مع الصين وباكستان والعمل كقناة لنقل الأسلحة إلى المتمردين في شمال شرق الهند [٤١].

وبالتالي إثر تمرد تلال شتاجوتج بشكل متزايد على العلاقات الهندية البنغلاديشية، والقت حكومة بنغلاديش باللوم على الهند في تفاقم الصراع العرقي. في حين رأت الهند في القضية كمثال اخر على ضعف الهند امام الصراع الداخلي المجاور [٤٢].

بعد اغتيال الرئيس ضياء الرحمن في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨١، شهدت بنغلاديش اضطرابات سياسية، وتدهورت الأوضاع الأمنية في البلاد فادى إلى زيادة الهجرة الغير قانونية ولاسيما في منتصف عام ١٩٨١م، فطلبت حكومة الهند من حكومة بنغلاديش منع المزيد من الهجرة من قبائل شاكما التي كانت تدخل تريبورا وميزورام من مناطق تلال شيتاغونغ، وكان رئيس وزراء تريبورا قد أبلغ في وقت سابق رئيس الوزراء الهندية إنديرا غاندي أن ١٨٠٠ قبيلة قد لجأت إلى تريبورا، إذ كان معظم المهاجرين من النساء اللائي تم تدمير منازلهن حول شيتاغونغ وتم التحرش بالعديد منهن. وأقيمت معسكرات إغاثة لهؤلاء المهاجرين، وتجدر الإشارة هنا إلى أن حدود تريبورا مع بنغلاديش تبلغ ٨٨٩ كم، وعلى إثر اغتيال ضياء الرحمن وتدهور الأوضاع الامنية، فُرضت حكومة الهند حراسة مشددة عبر الحدود الدولية كإجراء وقائي للحد من التسلل، وعلى الرغم من ذلك استمر التوتر على الحدود بين الهند وبنغلاديش. وزعمت حكومة بنغلاديش، في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، أن حوالي ١٨ شخصًا، من بينهم أفراد أمن قتلوا في هجوم شنه أفراد أمن هندية من تريبورا، إلا أن الهند رفضت الادعاءات، وذكرت إن الأشخاص قتلوا داخل أراضي بنغلاديش [٤٣].

في عام ١٩٨٢م، بدأ السكان الأصليون في آسام حركة معادية ضد البنغاليين وانتشرت الحركة كالنار في الهشيم داخل شمال شرق البلاد وبسبب التحريض ضد ما اسمهم بالأجانب في أسام، اذ أصبح الشاكما هدفا سهلاً وتم وصفهم بأنهم لاجئون" و"أجانب"، وقد غدت الهوية الخاطئة المزيد من السياسيين، واستخدمت قضية الشاكما لتحقيق مكاسب سياسية، وتبنت حكومة الولاية قراراً بترحيل الشاكما من أروناتشال براديش إلى شاكما وسحبت جميع التسهيلات الممنوحة للشاكما مثل المدارس والوظائف وبطاقات الحصص والمساعدات الرسمية وما إلى ذلك بما في ذلك وثائق المسؤولين ومنعتهم من إدارة أي عمل أو العمل في أي قطاع حكومي وفرضت خطرا اقتصادياً رسمياً على مجتمع شاكما أصبحت حكومة ولاية أروناتشال براديش أكثر عدائية وبدأت في التحريض على العنف الطائفي ضد الشاكما[٤٤].

في أعقاب التحريض المناهض للأجانب في أسام. اتخذت حكومة ولاية أروناتشال براديش سلسلة من التدابير القمعية ضد الشاكما، وأطلق اتحاد طلاب أروناتشال براديش (AAPSU) حركة "عودة اللاجئين" التي تخدم إشعار "اتركوا أروناتشال براديش للمستوطنين بمغادرة الولاية بحلول ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥م، في أعقاب "مسيرة الاستفتاء الشعبي " التي عقدت في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ م، في نهار لوجون، إيتاناجار... شاركت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية بما في ذلك رئيس وزراء حزب المؤتمر الحاكم جيجونج أبانج في المظاهرة وتعهد وا بالاستقالة من العضوية الأساسية للأحزاب والمنظمات إذ الم يتم تلبية مطلبهم من قبل الحكومة [٤٥].

كانت هناك محاولات منهجية من جانب اتحاد طلاب عموم الهند لطرد المجموعة العرقية شاكما من خلال تنظيم الهجمات، والإخلاء، والحصار من كل الأنواع ضد الجماعة العرقية شاكما حتى حقوقهم الأساسية والمرافق الأخرى مثل التعليم، والرعاية الصحية، والتوظيف، ورخص التجارة، وبطاقة التموين التي تتمتع بها الجماعة العرقية شاكما تم سحبها من قبل حكومة ولاية أروناتشال براديش ففي عام ١٩٨٠ م حظرت حكومة الولاية توظيف الجماعة العرقية شاكما [٤٦]..

علاوة على ذلك في عام ١٩٨٢م، أطلقت رابطة طلاب أروناتشال حملة تطالب بعدم قبول طلاب شاكما في المدارس والكليات. وللضغط على مطلبهم، أطلقوا "إضراباً شاملاً في أروناتشال" من ١٧ إلى ١٨ نيسان/ أبريل عام ١٩٨٢م الى ٢٠ تموز/ يوليو عام ١٩٨٢م كان بمثابة انتكاسة كبيرة لطلاب شاكما وفي أعقاب ذلك، حرموا من المرافق مثل منح الكتب والإقامة والمنح الدراسية وما إلى ذلك ونتيجة لذلك، أصبح معدل الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضاً جداً بينهم [٤٧].

علاوة على ذلك، لا توجد أي تدابير لتقديم المساعدة الطبية لأبناء الشاكما ولا يوجد أي مشروع تحصين لحمايتهم وأطفالهم من الأوبئة وقد مات عدد كبير من أبناء الشاكما، وخاصة الأطفال، بسبب أمراض بسيطة وأوبئة.

واصبح الوضع الاقتصادي لشعب شاكما سيئ للغاية لدرجة أنه حتى بعد خمسين عاماً من الاستقلال، فإنهم يعيشون تحت خط الفقر إن المقاطعات الثلاث في الولاية حيث تتركز مستوطنة شاكما بالكامل تقع إلى حد كبير على ضفاف الأنهار التي تظل دائماً مغمورة في مواسم الأمطار وتسبب الكثير من الدمار في الأرواح والممتلكات بالإضافة إلى ذلك مع حجز ملكية الغابات وخصخصتها، أصبح التحكم في أراضي الغابات واستخدامها مقصوراً فقط على المالكين الشرعيين كان بمثابة نكسة كبيرة لجماعة شاكما العرقية حيث كان وصولهم إلى الغابة مقصوراً على مناطق معينة فقط وأثر بشكل غير مباشر على حالتهم الاقتصادية[٤٨].

ولقد لجأت الحكومة المركزية إلى هذه الخطوة قبل انتهاء المهلة المحددة، ونتيجة لذلك فقد فر عدد كبير من اللاجئين الشاكما من ولاية أروناتشال براديش ولجأوا إلى ولاية آسام المجاورة، والواقع أن الشاكما يواجهون خطر التشرد للمرة الثانية، وهم يتعرضون بانتظام لتهديدات بالطرد من جانب منظمات طلابية مؤثرة في ولاية أروناتشال، وحتى قبل ذلك، اتخذت حكومة ولاية أروناتشال براديش سلسلة من التدابير القمعية، بما في ذلك المقاطعة الاجتماعية والاقتصادية دعما لبرنامج التحريض ضد الهاجونج على سبيل المثال، حضرت حكومة أروناتشال بموجب خطابها رقم POL-٨٠/٢١ المؤرخ ٢٩ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٨٠ م التوظيف العام للشاكما في الولاية وفي عام ١٩٩٤م وجهت حكومة الولاية أيضا "سحب جميع أنواع المرافق من مناطق توطين الشاكما، الأمر الذي أدى إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان بحق اللاجئين الشاكما[٤٩].

وترى حكومة ولاية أندرا براديش أنه حتى إذا كانت الحكومة المركزية ملزمة بمنح الجنسية للاجئين من شعب شاكما هاجونغ بموجب اتفاقية إنديرا – موجيب في عام ١٩٧٢ م السابقة الذكر فإنها لا تستطيع توطينهم بشكل دائم داخل الولاية لأن " الاتفاقية لا تسلب حكومات الولايات حقوقها في تقييد دخول غير المحليين من خلال أداة تصريح الخط الداخلي وعدم السماح بتوطين غير المحليين بشكل دائم في الولاية". والقضية ليست منح حقوق المواطنة لهؤلاء اللاجئين، بل ضد توطينهم بشكل دائم في أندرا براديش، وعلاوة على ذلك وفي معرض الرد على تهمة انتهاك القداسة السياسية لاتفاقية إنديرا موجيب في عام ١٩٧٢م من خلال المطالبة بإزالة لاجئي شاكما جونغ من الولاية، أشار رئيس وزراء ولاية أروناتشال براديت السابق السيد جي. أبانج إلى ما يلي:

الى أنديرا – مجيب اتفاق كان " وقعت الاتفاقية في عام ١٩٧٢م، وصدر دستورنا في عام ١٩٥٠م ولم يذكر اتفاق إنديرا مجيب على وجه التحديد اللاجئين من شعب شاكما وهاجونغ من ولاية أروناتشال براديش وعلاوة على ذلك، فإن توطين شعب شاكما وهاجونغ في الولاية تم في انتهاك للحرمة القانونية والأحكام الدستورية، ولا توجد أي تساؤلات حول انتهاك الحرمة السياسية لاتفاقية إنديرا مجيب"[٥٠].

وفي عام ١٩٨٦ م ظهرت مشكلة لاجئي شاكما مرة أخرى. اذ في نيسان/ أبريل وايار/ مايو عام ١٩٨٦م دخل حوالي ٥٥ ألف شاكما ولاية تريبورا الهندية، وعبرت المجموعة العرقية الشاكما إلى الهند بدافع العيش مع إخوانهم العرقيين الذين استقروا في وقت سابق في تريبورا، لكن حكومة تريبورا اضطرت إلى اتخاذ موقف صارم بسبب العبء الثقيل الموجود بالفعل للمهاجرين على أرضهم وهكذا، وعلى أساس إنساني أعادت حكومة الهند تأهيلهم في وكالة الحدود الشمالية الشرقية (NEFA) التي أصبحت فيما بعد ولاية أروناتشال براديش في عام ١٩٨٧ م وربما فكرت الحكومة المركزية في وكالة الحدود الشمالية الشرقية لإعادة توطين المجموعة العرقية شاكما بسبب قرابة دينية مع القبائل البوذية المحلية الأخرى مثل خامبتي وسينغفوس في تيراب ومونباس وشيردوكبين في مقاطعات كامينج، وبالتالي، استقروا بالقرب من المجموعات القبلية في الولاية، لكن كل المجموعات استمرت في الاحتفاظ بهوياتها العرقية وثقافتها المميزة ومنذ ذلك الحين، كان شاكما يقيمون في تشوكهام في مقاطعة لوهيت وميا و وبوردومسا وديون في تيراب آنذاك الآن تشانغلانغ منذ عام ١٩٨٧ م وباليجان وكوكيلا في مقاطعة سوبانساري السفلي الآن بابومباري في أروناتشال براديش بلغ إجمالي عدد الأسر التي أعيد تأهيلها في منطقة تيراب عام ١٩٧٦ م أسرة أي ما يعادل ١٦ ألف نسمة كما تم توطين ما يقرب من ٣٠٠ أسرة في منطقة سوبانسيري السفلى ولوهيت حيث تقدر حصة متساوية من إجمالي سكان شاكما بنحو ٤٥٠٠ نسمة في كل من هاتين المنطقتين[٥١].

علاوة على ذلك استمر اتحاد طلاب أروناتشال براديش (AAPSU) بتقديم شعارات بترك أروناتشال براديش" إلى الشاكما المغادرة الولاية بحلول ٣٠ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٤م ونتيجة لذلك، كان عدد كبير من الشاكما على استعداد للفرار من أروناتشال براديش واللجوء إلى ولاية آسام المجاورة، ومع ذلك أصدرت حكومة ولاية أسام أوامر بطردهم من الولاية ومن الواضح أن هناك خطراً واضحاً على حياة الشاكما وحريتهم الشخصية، وقد توجهت لجنة حقوق المواطنة للشاكما في ولاية أروناتشال براديش (CCRCAP) واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (NHRC) إلى المحكمة العليا لطلب الإغاثة المناسبة وقدما التماساً بالأمر القضائي (١٩٩٥/٧٢٠) ووجهت المحكمة العليا في أمرها المؤقت الصادر في ٢ نوفمبر عام ١٩٩٥ م حكومة الولاية إلى ضمان عدم إخلاء الشاكما الموجودين في أراضيها بأي إجراء قسري لا يتوافق مع القانون [٥٢].

ومن الناحية السياسية أيضاً، تم تسجيل عدد قليل جداً من المجموعات العرقية الشاكما في القائمة الانتخابية وهم يصوتون دون أي خيار حيث يجبرون على التصويت لحزب سياسي معين بدلاً من الحزب الذي يريدون دعمه والتصويت له لا يزال العديد من الشاكما المولودين في الهند ينتظرون تسجيلهم في القائمة الانتخابية ولكن تم رفض طلبهم عدة مرات ونتيجة لذلك، لا تزال الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجموعة العرقية الشاكما غير مرضية حتى بعد أربعة عقود من إقامتهم في أروناتشال براديش [٥٣].

في أوائل تموز/ يوليو عام ١٩٩٤م، بادرت كل من حكومتي الهند وبنغلاديش خلال عهد البيجوم خالدة ضياء إلى مناقشة مشاكل عودة لاجئي شاكما، وقرروا تشكيل فريق عمل مشترك برئاسة وزيري الداخلية في البلدين لإعادة هؤلاء اللاجئين المقيمين في مخيمات جنوب تريبورا في أقرب وقت. وكانت الدفعة تتألف من ١١ ألف لاجئ، وعلى الرغم من حسن النية والتعاون بين الحكومتين، إلا أن عملية إعادة اللاجئين في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ لم تكن توصف إلا بالبطء، إلا أنها اتخذت منعطفاً جديداً مع تولي الشيخة حسينة السلطة. كما أصبح اتخاذ القرارات أسهل عليها بعد فوز عصبة عوامي [٥٤] بجميع المقاعد الثلاثة من تلال شيتاغونغ. في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ شكلت عصبة عوامي بقيادة الشيخة حسينة حكومة جديدة وقد عزز من مكانة العلاقات الهندية البنغلاديشية، وخاصة فيما يتعلق بتلال شيتاغونغ، أو على الأقل بالنسبة لها [٥٥].

استمرت المفاوضات بين اللجنة الوطنية المعنية بتلال شيتاغونغ وباريانيا شاتر الغرام جانا سامهاني ساميني (PCS5) طوال الفترة وأخيراً تم توقيع اتفاقية سلام تاريخية لـ CHT في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ يهدف إحلال السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. وقع الاتفاقية كل من أبو الحسنات عبد الله وجيو تيربند را جودييريا لازما، وقد برزت قضية إعادة لاجولي تريبورا بشكل بارز، ونص على أنه سيتم إعادة جميع اللاجئين العالقين في مخيمات جنوب تريبورا إلى ديارهم، وسيتم

منحهم المساعدة والحوافز اللازمة لبدء حياتهم الجديدة علاوة على ذلك كان من المتوقع أن يمكن الاتفاق السكان الأصليين في مناطق معينة من خلال تفويض السلطة من خلال التدابير التالية [٥٦]:

١. إنشاء وزارة لشؤون منطقة شيتا جونج، يرأسها أحد السكان الأصليين من منطقة شيتاجونج.
٢. إنشاء مجلس إقليمي لكامل منطقة تلال تشيتا جونج مع أغلبية الثلثين من السكان الأصليين في التمثيل.
٣. توسيع مجالات عمل مجالس المناطق الجبلية القائمة من خلال إضافة مواضيع جديدة ضمن اختصاصها.
٤. إنشاء لجنة مستقلة للأراضي لحل النزاع على حقوق الأراضي، بحيث تعمل كمحكمة للنظر في الشكاوى ونزع ملكية الأراضي. ٥. سحب المعسكرات العسكرية من منطقة تلال شيتا جونج باستثناء المعسكرات العسكرية.

كغيرها من الاتفاقيات التي وُقِّعت تم اهمالها، لأنها واجهت بعض التحديات منذَ بدء تطبيقها اذ كانت المشكلة معقدة، ولا يُمكن حلها في غضون فترة وجيزة، لأن الوعود التي قدمتها حكومة بنغلاديش لم يتم الوفاء بها.

في ٢٨ آب/ أغسطس عام ٢٠٠٣ م التقى مسؤولون لجنة الانتخابات الهندية برئيس وزراء ولاية أروناتشال براديش، وأبلغوه بشكل لا لبس فيه أنه "ما دام التشاكما مقيمين عاديين في الولاية، فلا يجوز حرمانهم من حقهم الدستوري في تسجيل أسمائهم في قوائم الناخبين بالولاية". وفي بيان رسمي صدر في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، أبلغت اللجنة رئيس الوزراء أيضًا أن "إعداد ومراجعة الأدوار الانتخابية كان واجباً دستورياً منوطاً باللجنة بموجب المادة ٣٢٤ (١)، وأن قرار مجلس وزراء الولاية برفض منح التشاكما حقوق التصويت كان عائقًا أمام التزام اللجنة الدستوري بإعداد ومراجعة قوائم الناخبين". وصدرت توجيهات الى حكومة الولاية بتعديل قرار مجلس الوزراء بشكل مناسب أو إلغائه تمامًا. وبدلاً من ذلك، طلبت حكومة الولاية من رئيس الوزراء السابق موكوت ميثي الطعن في قرار لجنة الانتخابات أمام محكمة جواهاتي العليا، وأصبحت طرفًا في الدعوة [٥٧].

وعندما نرى مصير لاجئي شاكما في سنوات ما بعد عام ١٩٩٧ م حيث أصبح اتفاق السلام أكثر عرضة لانتهاك حقوق الإنسان. لقد أعيدوا قسراً من الأراضي الهندية وعندما عادوا إلى ديارهم في تلال شيتا جونج. وجدوا أن منازلهم قد اختفت. لقد أجبروا على العيش في مناطق أكواخ ومنازل عبور مؤقتة وفرتها الحكومة حتى الأراضي الزراعية المملوكة لهم كانت بالفعل محتلة من قبل المستوطنين المسلمين البنغاليين بدعم من الإدارة المحلية والمسؤولين العسكريين.

وفي أحدث حادثة كبرى للهجرة من تلال تشيتا جونج فر أفراد من شعب شاكما من تلال تشيتا جونج وطلبوا اللجوء في تريبورا في آب/ أغسطس عام ٢٠١٣ م ودخلت آخر مجموعة من لاجئي

شاكما إلى تريبورا عبر مقاطعة غاند اتشيرا في منطقة دهلاي في يونيو/ حزيران عام ٢٠١٤م وفي البداية كانوا بعيدين عن أعين الإدارة والحكومة، ولكنهم خرجوا إلى النور لأول مرة عندما نشر صحفي في إحدى قنوات الكابل التلفزيونية المحلية قصة إخبارية عن أشخاص مجهولين يعيشون في عدة قرى على طول الحدود الدولية بين الهند وبنغلادش في غاندا تشيرا، وسرعان ما تدخلت الإدارة فقد منعت وسائل الإعلام من التفاعل معهم. وتجمع اللاجئون، الذين حرموا من أي حقوق للاجئين داخل مدرسة ابتدائية في منطقة غاند اشيرا، ثم أجبروا على العودة بعد خمسة أيام [٥٨].

كان الفعل انتهاكا مباشرا لاتفاقية مناهضة التعذيب لعام ١٩٨٤ م التي كانت الهند نفسها من الدول الموقعة عليها إلى جانب انتهاك روح اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١م المقبولة عالمياً على الرغم من أن الهند وقعت عليها رسميا [٥٩].

الخاتمة:

١. إن مشكلة المهاجرين اللاجئين من شعب شاكما هي قضية شائكة ليس فقط بالنسبة لولاية أروناتشال براديش بل إنها أيضاً قضية عالقة منذ فترة طويلة بين الهند وباكستان والهند وبنغلاديش بعد انفصال الأخيرة من باكستان واستقلالها. تعد مشكلة شاكما واحدة من أكثر المشاكل أهمية ومعاصرة في المنطقة والتي خلقت الكثير من التوتر بين الأشخاص الذين يزعمون أنهم من السكان الأصليين وشعب شاكما في ولاية أروناتشال براديش وغيرها من الولايات الهندية.

٢. ان التمييز المستمر والهيمنة والاستغلال والقمع والمضايقة التي واجهتها مجموعة شاكما العرقية على مر السنين ساهمت في نمو الوعي العرقي في شاكما وحشدت الناس على انعدام الجنسية كأداة لصناعة الهوية السياسية الجديدة للشاكما وسعت إلى المركزية إن الطلب لمنح الجنسية ووضع القبائل المجدولة من قبل المجموعة شاكما لم يتم تلبية مطالبهم من قبل حكومة الولاية في أروتشال براديش ولا من قبل الحكومة. ليسوا على استعداد للانتقال من الولاية فحسب، بل إنهم أيضا واعون سياسيا وعازمين تماماً على البقاء بشكل دائم في الولاية. ومع ذلك، لم تتمكن الحكومة من لعب دورها الواجب في تخفيف معاناة هؤلاء الناس ونضالهم من أجل الهوية الذاتية، وبالتالي، ظلت القضايا دون حل دون حل ملموس في الأفق، وعلى هذه الخلفية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يظل مستقبل المجموعة العرقية شاكما في أرونانشال براديش غير مؤكد ودون أي أمل في أن يتمكنوا من تحديد هويتهم العرقية المستقبلية.

الهوامش:

[1]– Atul P. Chakma, CHAKMA PROBLEM: A VEXED LEGAL ISSUE AND HUMAN RIGHTS VIOLATIONS IN INDIA , PIMPRI LAW REVIEW JOURNAL , VOLUME 2 ,ISSUE 1 ,2022 ,p.3.

[2] – Suparna Nandy Kar, Migration and Displacement Refugee Crisis: A Study of the Chakma Refugees in Mizoram, THE INTERNATIONAL JOURNAL OF HUMANITIES & SOCIAL STUDIES, Vol 6 Issue 9 September, 2018, p.3.

[٣] – تبلغ مساحة تلال شيتاغونغ في جنوب شرق بنغلاديش ١٣٠٠ كيلو متلا مربع (١٠٪ في بنغلاديش) ويحدها من الشمال ولاية تريبورا الهندية ومن الجنوب تلال أراكان في بورما ومن الشرق تلال لوشاي في إندونيسيا. تلال ميزورام وأراكان في بورما، ومن الغرب مقاطعة شيتاغونغ. تتكون مناطق الغابات الكثيفة في تلال شيتا غونغ جنوب شرق بنغلاديش من سلسلة من السلاسل الجبلية الممتدة من الشمال إلى الجنوب بشكل قطري تقريباً. وتشكل أعلى ارتفاع في بنغلاديش أعلى قمة هي كيوكرادونغ: ٤٠٣٤ قدما. تقع هذه المناطق بجوار ولايتي تريبورا وميزورام الهنديتين، وتلال أراكان يوما في ميانمار التي تحدها من الجانب الشرقي. وتشكل منطقة حدودية استراتيجية بجوار الهند وبورما. تعد هيل تراكتس جزءاً من سلسبة جبال وعرة وغابات مطيرة تمتد ١٨٠٠ كيلو متر من غرب بورما الى جبال الهيمالايا الشرقية في الصين. منطقة تلال شيتاغوتغ يسكنها ما يقرب من اثني عشر مجموعة غير بنغالية متنوعة عرقياً بالإضافة الى عدد متزايد من المستوطنين البنغاليين.تتراواح عدد السكان في تلال شيتاغوتغ من ٥٠٠٠٠٠ الى ٦٥٠٠٠٠ مع اكبر مجموعة وهي شاكما والتي تمثل ما بين ٢٥٠٠٠ و٤٠٠٠٠٠، و٦٠٪ من مجموع سكان تلال شيباجونغ. وكانت في السابق جزءاً من شرق باكستان (اثناء عهد باكستان) وأصبحت جزءاً من بنغلاديش بعد تحريرها في عام ١٩٧١.

Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000, p.131.

[٤] – الجدير بالذكران أراضي إقليم شيتاجونغ كانت قد تمتعت بميزات عدة أبان حقبة السيطرة البريطانية، اذ حظيت المنطقة بمعاملة خاصة من جانب البريطانيين الذين منحوها الحكم الذاتي، وتم حماية الوضع المتميز بعدةتشريعات ولوائح صدرت في عام ١٩٠٠ و١٩١٩، و١٩٣٥، نظمت بموجبها الدخول والاقامة في الاقليم، وحظر بيع الاراضي او نقل ملكيتها لغير سكان الإقليم. المصدر: فاطمة عذيب جمعة، المصدر السابق، ص٩٤.

[5]– Atul P. Chakma, Op.cit , p.1.

[٦] – والجدير بالذكر ان قانون تلال تشاغوتغ لعام ١٩٠٠ قد فرض المزيد من الهجرة البتغالية الى المنطقة، وذلك اساساً لعزل وتعزيز المناطق الحدودية للامبراطورية ومع ذلك كان تسييس سكان التلال جارياً بالفعل واكتسب مفهوم الهوية السياسية المنفصلة زخماً عند عزل تلال شيتاغوتغ بدأ ان قانون عام ١٩٠٠ يوفر شكلاً من اشكال الحكم الذاتي لشعوب التلال او لحماية حقوقهم..Kathryn Jacques, Ibid

[7] – Jumgam Kamduk, EVOLUTION OF CHAKMA ETHNICITY– A SOCIOLOGICAL STUDY, Man In India, 103 (1): 2023, p.36.

[٨] – فاطمة عذيب جمعة المطر، شيخ مجيب الرحمن ودوره في تأسيس بنغلاديش ١٩٧١-١٩٧٥، أطروحة دكتورراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٠.ص٩٣.

[9] – Suparna Nandy Kar, Op.cit, p.3.

[10]– Moosa Izzat, THE CHAKMAS' STRUGGLE FOR CITIZENSHIP: BREAKING DOWN INDIA'S CITIZENSHIP ACQUISITION REGIME, 15 NUJS L. Rev. 3-4, July-December 2022, p.3.

[11] – Ibid.

[12] – K.C. Das, 2Adidur Rahman, Statelessness: A Study of Chakma Refugees of Arunachal Pradesh, An International Peer-Reviewed Journal on Humanities & Social Sciences, Dec 2015, Volume-1: Issue-2, p.51.

[13]– Debraj Deb and Charvak Charvak, MEDIA AND STEREOTYPES ON ETHNICITY: A STUDY OF FRAMING CHAKMA MIGRATION IN TRIPURA, Global Media Journal – Indian Edition, June- December 2015/Vol. 6/No. 1& 2, p.7.

[١٤] – والجدير بالذكر انه في ظل الإدارة الاستعمارية كانت ولاية أروناتشال براديش تسمى (NEFA)

[15] – Suparna Nandy Kar, Op.cit , p.3.

[16] – Shahnawaz Ahmad Mantoo,Indo- Bangladesh Relation Ship 1971-1990, Master Thesis, Department of Political Science, University of Kashmir,2001,p.78.

[٣] جواهر لال نهرو: (١٨٨٩ – ١٩٦٤) هو سليل اسرة هندية عريقة من ولاية كشمير وكان والده من كبار المحاميين تلقى ثقافة عالية، ودرس في جامعة كمبرديج في بريطانيا وبعد عودته للهند عمل محامياً وانضم لحزب المؤتمر الوطني الهندي وسرعان ما تبوأ رئاسة الحزب ١٩٢٩ – ١٩٣٦ , وأصبح بعد الاستقلال أول رئيس وزراء للهند حتى وفاته ١٩٦٤. حسام احمد شوقي، العلاقات الهندية – السوفيتية ١٩٦٤-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٦.

[17] – Jumgam Kamduk, The Rise of Chakma Ethnic Consciousness in Arunachal Pradesh: A Case Study, Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 21, No. 5, May 2016, p.37.

[18] – Ibid.

[19] – Shahnawaz Ahmad Mantoo , Op.cit ,p.51.

[20] – Ibid,p.52.

[21] – Ibid.

[22] – Jomgam Kamdok, Op.cit ,p.25.

[٢٣] – مجيب الرحمن: مؤسس دولة بنغلاديش ولد في قرية توتجيبار (٩٧ كلم جنوب غرب دكا) في ١٧ مارس ١٩٢٨م درس في مدارس الارساليات التبشيرية ثم التحق بجامعة كلكتا ثم جامعة دكا، إذ درس القانون كان يتزعم حزب (رابطة عوامي). كان وزيراً في وزارة الجبهة المتحدة في باكستان الشرقية برئاسة فضل سنة ١٩٥٤. وفي ١٩٥٥أصبح عضواً في وزارة رابطة العوام برئاسة عطاء الرحمن خان. ورئيساً لحزب رابطة العوام في باكستان الشرقية. وباسم حزبه قام بحركة النقاط الست مدى الحكم الذاتي في الإقليمين. وكانت الحرب ١٩٧١م التي تدخلت فيها الهند منعطفاً لانفصال بنغلاديش عن باكستان ووصول مجيب الرحمن إلى رئاسة الوزراء ثم إلى رئاسة الدولة إلى أنْ قام العسكريون ضدّه بانقلاب في ١٥ اب/ أغسطس ١٩٧٥م وقتل مجيب الرحمن هوة وعائلته. محمد حسنين هيكل، موعد مع الشمس، (أحاديث في اسيا)، دار المعارف، لبنان، (د.ت)، ص٢٠٤؛ إنعام عبد العظيم شاهين، ، العلاقات الهندية البنغلاديشية ١٩٧١-١٩٨١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٤.

[٢٤] ـ فاطمة عذيب جمعة، المصدر السابق، ص٩٤.

[25] – Jomgam Kamdok, Op.cit ,p.25.

[26] – Juris Centre, Violence and Displacement: A Case Study of the Chakma Community amidst Indo-Bangladesh Border Relations, Journal (JCR), November 24, 2024.

[٢٧] – شانتي باهيني ("قوة السلام"): الجناح المسلح لـ PCJSS وهو تمرد قبلي نشط في أراضي هضبة شيتاغونغ. تأسس في ٧ كانون الثاني عام ١٩٧٣م من قبل شقيقين، شانتو ومانوبندرا لارما. وقف من أجل الاستقلال السياسي لمنطقة تلال شيتاغونغ، واجتذب الدعم من قبائل شاكما. قامت هذه القوات بتسليم شيخ مجيب الرحمن قائمة تتضمن مطالبهم ومن ضمن هذه المطالب هي اعلان منطقة شيتاجونغ كمنطقة حكم ذاتي ولها جمعية خاصة بها، وادارج احكام في دستور بنغلادش مماثلة لقانون شيتاجونغ تراكس الذي اقرته بريطانيا عام ١٩٠٠ واعلنتها منطقة ادارة خاصة، وادراج قوانين خاصة بأقليم شيتاجونغ لحماية مساحتها وعدم المساس بحدودها، بدورها حكومة شيخ مجيب الرحمن لم تستجب لمطالبهم مما دفعهم الى حل مشكلتهم بالعمل المسلح.ومع ذلك، وبعد اتفاق السلام المؤرخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧، وبحسب ما ورد أعلن شانتو لارما نهاية شانتي باهيني، وتعتبر المجموعة الآن قد تم حلها بعد أن سلمت أسلحتها وأسقطت قضايا جنائية ضدهم كجزء من اتفاقية السلام. للمزيد ينظر: فاطمة عذيب جمعة، المصدر السابق، ص٩٥؛

Country Information and Policy Unit, BANGLADESH ASSESSMENT, October 2001, p.34.

[28] – Dr. Rajesh S. Kharat, FROM INTERNAL DISPLACEMENT TO REFUGEES: THE TRAUMA OF CHAKMAS IN BANGLADESH, 7 – 8 February, Trondheim, Norway, 2003, p.7.

[29] – Mohd Safeer, Contemporary Indo-Bangladesh relations with special reference to political and economic relations، doctor of philosophy, department of political science, Awadhesh Pratap Singh university,2019, p.154.

[30]– Atul P. Chakma, Op.cit ,p.3.

[31]– Moosa Izzat, Op.cit ,p.3.

[٣٢] - والجدير بالذكر انه في ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٢م، وقعّت السيدة انديرا غاندي وشيخ مجيب الرحمن رئيسا وزراء بنغلاديش والهند، في دكا نيابة عن حكومتيهما على "معاهدة الصداقة والتعاون والسلام" والتي عرفت فيما بعد بـ "معاهدة انديرا - مجيب " لمدة خمسة وعشرين عاما قابلة للتجديد باتفاق الطرفين احتوت المعاهدة على الديباجة واثنتي عشر مادة، جاءت في الديباجة على "الحفاظ على علاقات الأخوة وحسن الجوار وتحويل حدودهما إلى حدود سلام وصداقة أبديين". واتفق الجانبان على أنّه من أجل تعزيز السلام العالمي والأمن ولإحداث استرخاء في التوتر الدولي، كان أفضل نهج هو "من خلال التعاون وليس من خلال الصراع أو المواجهة. للمزيد ينظر: انعام عبد العظيم شاهين، المصدر السابق، ص١٣٢.

[33] – Ram Niwas Beniwal, Chakma Refugees and India-Bangladesh Relations, International Journal of Research in Social Sciences, Vol. 12 Issue 9, September 2022,p.222.

[34]– Moosa Izzat, Ibid.

[35] – Dr. Rajesh S. Kharat, FROM INTERNAL DISPLACEMENT TO REFUGEES: THE TRAUMA OF CHAKMAS IN BANGLADESH, 7 – 8 February, Trondheim, Norway, 2003, p.7.

[36] – Chimni, B.S, International Refugee Law, New Delhi , Sage, 2000,p.89.

[37] – Juris Centre, Violence and Displacement: A Case Study of the Chakma Community amidst Indo-Bangladesh Border Relations, Journal (JCR), November 24, 2024.

[38] – Dr. Rajesh S. Kharat, FROM INTERNAL DISPLACEMENT TO REFUGEES: THE TRAUMA OF CHAKMAS IN BANGLADESH, 7 – 8 February, Trondheim, Norway, 2003, p.8.

[39] – Shahnawaz Ahmad Mantoo, Op.cit ,p.52.

[٤٠] – كل هندوسي يعتنق الإسلام يلقب بشيخ ويبقى اللقب ارثاً في الأسرة يتناقله الأبناء عن الإباء. نقلاً عن: إنعام عبد العظيم شاهين، العلاقات الهندية البنغلاديشية ١٩٧١-١٩٨١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٤، ص٣٤.

[41] – Bhumitra Chakma, Op.cit, p.9.

[42]– Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000, p.131.

[٤٣] – انعام عبد العظيم شاهين، المصدر السابق، ٢٩٥.

[44]– Atul P. Chakma, Op.cit , p.3.

[45] – Ram Niwas Beniwal, Op.cit ,p.209.

[46] – Jomgam Kamdok, The Rise of Chakma Ethnic Consciousness in Arunachal Pradesh: A Case Study, Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 21, No. 5, May 2016,p.25.

[47] – Jomgam Kamdok, Op.cit,p.25.

[48]– Ibid.

[49] – K.C. Das, 2Adidur Rahman, Op.cit p.52.

[50] – Ibid.

[51] – Jomgam Kamdok, The Rise of Chakma Ethnic Consciousness in Arunachal Pradesh: A Case Study, Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 21, No. 5, May 2016,p.25.

[52]– Atul P. Chakma, Op.cit, p.3.

[53] – Jomgam Kamdok, Op.cit,p.25.

[٥٤] – حزب عوامي الاسلامية: وهو حزب بنغالي تأسس عام ١٩٥٢م على يّد مولانا عبد الحميد خان بهاشاني، ودعم حسين شهيد السهروردي باسم رابطة عوامي الإسلامية وبحلول عام ١٩٥٥ تم حذف كلمة الإسلامية من تسمية الحزب لضمّ الأقلية الهندوسية إلى صفوف الحزب ومعنى عوامي بالأوردية هو الشعب برز الحزب في باكستان الشرقية وكان المنافس الأول لحزب الشعب، اذ ناهض الحزب وأدى إلى انفصال بنغلاديش مدافعاً عن حقوق البنغاليين ومطالباً بأنّ الأوردو في السلطة. انعام عبد العظيم شاهين، المصدر السابق، ص٣٧.

[55] – Ram Niwas Beniwal, Op.cit ,p.211.

[56] – Talukdar S. P., Chakmas : An Embattled Tribe, New Delhi, 1994,p.34.

[57] – Ram Niwas Beniwal, Op.cit ,p.211.

[58]– Atul P. Chakma, Op.cit ,p.3.

[59]– Debraj Deb and Charvak Charvak, MEDIA AND STEREOTYPES ON ETHNICITY: A STUDY OF FRAMING CHAKMA MIGRATION IN TRIPURA, Global Media Journal – Indian Edition, June– December 2015/Vol. 6/No. 1& 2, p.7.

قائمة المصادر:

1. Atul P. Chakma, CHAKMA PROBLEM: A VEXED LEGAL ISSUE AND HUMAN RIGHTS VIOLATIONS IN INDIA, PIMPRI LAW REVIEW JOURNAL, VOLUME 2, ISSUE 1 ,2022.
2. Chimni, B.S, International Refugee Law, New Delhi, Sage, 2000, p.89.
3. Country Information and Policy Unit, BANGLADESH ASSESSMENT, October 2001.
4. Debraj Deb and Charvak Charvak, MEDIA AND STEREOTYPES ON ETHNICITY: A STUDY OF FRAMING CHAKMA MIGRATION IN TRIPURA, Global Media Journal – Indian Edition, June– December 2015/Vol. 6/No. 1& 2.
5. Dr. Rajesh S. Kharat, FROM INTERNAL DISPLACEMENT TO REFUGEES: THE TRAUMA OF CHAKMAS IN BANGLADESH, 7 – 8 February, Trondheim, Norway, 2003.
6. Jumgam Kamduk, EVOLUTION OF CHAKMA ETHNICITY– A SOCIOLOGICAL STUDY, Man In India, 103 (1): 2023.
7. Jumgam Kamduk, The Rise of Chakma Ethnic Consciousness in Arunachal Pradesh: A Case Study, Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 21, No. 5, May 2016.
8. Juris Centre, Violence and Displacement: A Case Study of the Chakma Community amidst Indo–Bangladesh Border Relations, Journal (JCR), November 24, 2024.
9. K.C. Das, 2Adidur Rahman, Statelessness: A Study of Chakma Refugees of Arunachal Pradesh, An International Peer–Reviewed Journal on Humanities & Social Sciences, Dec 2015, Volume–1: Issue–2.
10. Kathryn Jacques, Bangladesh, India and Pakistan International Relations and Regional Tensions in South Asia, London, 2000.

11. Mohd Safeer, Contemporary Indo-Bangladesh relations with special reference to political and economic relations، doctor of philosophy, department of political science, Awadhesh Pratap Singh university,2019.

12. Moosa Izzat, THE CHAKMAS' STRUGGLE FOR CITIZENSHIP: BREAKING DOWN INDIA'S CITIZENSHIP ACQUISITION REGIME, 15 NUJS L. Rev. 3-4, July-December 2022.

13. Ram Niwas Beniwal, Chakma Refugees and India-Bangladesh Relations, International Journal of Research in Social Sciences, Vol. 12 Issue 9, September 2022.

14. Shahnawaz Ahmad Mantoo,Indo- Bangladesh Relation Ship 1971-1990, Master Thesis, Department of Political Science, University of Kashmir,2001.

15. Suparna Nandy Kar, Migration and Displacement Refugee Crisis: A Study of the Chakma Refugees in Mizoram, THE INTERNATIONAL JOURNAL OF HUMANITIES & SOCIAL STUDIES, Vol 6 Issue 9 September, 2018.

١٦. إنعام عبد العظيم شاهين، العلاقات الهندية البنغلاديشية ١٩٧١-١٩٨١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٤.

١٧. فاطمة عذيب جمعة المطر، شيخ مجيب الرحمن ودوره في تأسيس بنغلاديش ١٩٧١-١٩٧٥، أطروحة دكتورراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٢٠.

١٨. حسام احمد شوقي، العلاقات الهندية – السوفيتية ١٩٦٤-١٩٧١، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٦.